A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/12/40
31 August 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية عشرة
البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى كمبوديا

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، سوريا سوبيدي*

* قدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المقرر لكي يتضمن أحدث التطورات.

(A) GE.09-15158 280909 280909

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالمقرر ٩/١٥ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان. وقد تم تعيين المقرر الخاص الحالي ابتداءً من ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ وقام بأول بعثة له إلى كمبوديا بعد ذلك بشهر واحد، وذلك من ١٦ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وبالنظر إلى عدم توفر الوقت اللازم لإجراء تقييم متعمق لحالة حقوق الإنسان في البلد المذكور بغية التمكن من تقديم تقرير عنها بطريقة معقولة، قرر المقرر الخاص أن يركّز في بعثته الأولى على التعرف على الوقائع المعقدة في البلد المعني، وإعادة إرساء الظروف التي تسمح بإجراء حوار مثمر مع الحكومة بخصوص قضايا حقوق الإنسان التي تبعث على القلق والتماس سبل تعزيز التعاون بيد الحكومة وممثلي المجتمع المدني والمجتمع الدولي بشأن هذه القضايا.

وقابل المقرر الخاص أثناء زيارته رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة الملكية، وأعضاء الجمعية الوطنية والقضاء، وممثلي المجتمع المدني، إلى جانب أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والدبلوماسيين المعتمدين هناك. وقد شجع المقرر الخاص استعداد محاوريه من الحكومة للدخول في نقاش جوهري شرط أن يتم ذلك بطريقة موضوعية وغير متحزّبة بهدف البحث عن الحلول المنشودة.

وبرز عدد من القضايا خلال زيارته، وهي: حرية التعبير، واستقلال القضاء، والحق في الأراضي والسكن في المناطق الحضرية والريفية، وإصلاح السجون. ويزمع المقرر الخاص، عملاً بالولاية الموكلة إليه، التركيز على هذه القضايا الموضوعية في زياراته المقبلة. ودعا المقرر الخاص أثناء قيامه بزيارته الحكومة إلى توضيح أولوياتها هي في ميدان حقوق الإنسان، كي يتمكّن من أخذها بعين الاعتبار إبان اضطلاعه بولايته. ولم يتلق أي رد من الحكومة بعد على اقتراحه هذا، ويتطلع المقرر الخاص إلى تلقي ردّ بهذا الخصوص كي يتمكن من وضع برنامج عمل يمكن تشجيع التعاون الدولي من خلاله.

وفي انتظار هذه المناقشات الإضافية، يرى المقرر الخاص مبدئياً أنه في حين حققت كمبوديا تقدماً لا يستهان به في عدد من المجالات رغم إرثها الثقيل والتطلعات الشعبية الكبيرة، فما زال هناك عدد من التحديات الخطيرة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كمبوديا ويودّ المقرر الخاص أن يعمل بالتعاون مع الحكومة لتناول هذه التحديات بطريقة بناءة. فالحاجة لا تدعو في كمبوديا لمجردّ الالتزام الرسمي بحقوق الإنسان من قبل الحكومة، بل وتنفيذها أيضاً من خلال العمل الدؤوب في عدة مجالات رئيسية. وتدعو الحاجة إلى إجراء حوار وتعاون ذي مغزى وبنّاء بين الحكومة والمجتمع المدني والأسرة الدولية. ويعقد المقرر الخاص الأمل بالإسهام إسهاماً ذا مغزى في هذا المجال بالذات في السنوات المقبلة.

أولاً – مقدمة

١- يُقدم هذا التقرير عملاً بالقرار ٩/١٥ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، حيث قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية الإجراءات الخاصة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا لفترة سنة واحدة وذلك بتعيين مقرّر خاص ليضطلع بوظائف الممثل الخاص السابق للأمين العام. وقد تم تعييني من قبل المجلس في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ في منصب المقرر الخاص الجديد للتعامل بطريقة بناءة مع حكومة كمبوديا بهدف المضي قدماً في تحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد وتقديم تقرير عن تنفيذ ولايتي إلى المجلس في دورته الثانية عشرة، وقمت بأول بعثة لي في كمبوديا بين ١٦ و٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويقدم التقرير الحالي وفقاً للقرار ٩/١٥.

٢- لقد كانت حالة حقوق الإنسان في كمبوديا موضوع تحليلات واسعة النطاق من جانب الممثل الخاص السابق للأمين العام، وكذلك الهيئات التعاقدية، ومؤخراً اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد عرضت ملاحظاتها وأوضحت التحديات التي واجهتها كمبوديا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحق كل شخص وجميع الأشخاص القاطنين في أراضيها في احترام كرامتهم. والتحديات المقبلة عديدة وذات طبيعة جدّية، وقد أعطى المحاورون التابعون للحكومة الانطباع بأنهم يتفادون مواجهة هذا الواقع. وفي نيّتي التأسيس على العمل الذي اضطلع به أسلافي والتعامل مع الحكومة بطريقة بنّاءة تهدف إلى بلوغ بعض النتائج الملموسة لصالح شعب كمبوديا.

ثانياً – البعثة الأولى

٣- كان الهدف من بعثتي الأولى إلى كمبوديا، التي تمت بين ١٦ وحتى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، هو إرساء الأسس لعقد حوار بناء مع الحكومة واستكشاف برنامج عمل لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد. وأعتزم أن أجعل من زيارتي الأولى فرصة للتعرف على حالة حقوق الإنسان في البلد، والتوصل إلى تفاهم متبادل وإرساء قنوات الاتصالات مع كبار أعضاء الحكومة والاستماع إلى آراء فئات عريضة من المجتمع.

٤- وقد كان من دواعي سروري أن أحظى بلقاء معالي رئيس الوزراء هون سين، ووزير الخارجية هور نامهونغ، ووزير الداخلية سار خنغ، ورئيس لجنة حقوق الإنسان الكمبودية أوم ينتينغ وعدد من كبار أعضاء الحكومة، ورئيس المحكمة العليا، وزعماء حزب المعارضة الرئيسي في الجمعية الوطنية، وعدد من السفراء المقيمين في بنوم بن، وفريق الأمم المتحدة القطري، ورئيس نقابة المحامين، ورئيس مجلس الصحافة وممثلين عن المجتمع المدني، والمجموعات والجماعات الأصلية التي تأثرت في الماضي القريب من عملية الطرد من الأراضي.

٥- وسرني الاستقبال الودّي الذي تلقّيته من أعضاء الحكومة وغيرهم من أصحاب المصلحة في المجتمع. وكانت هنالك رغبة عامة في العمل معي على تحسين حالة حقوق الإنسان، وأود أن أستغلّ هذا الزخم التعاوني لدى تنفيذ ولايتي. كما سنحت لي فرصة اللقاء برئيس الوزراء وتبادل حوار بناء معه بروح من التعاون خلال زيارته الخاصة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأعرب هنا عن امتناني لرئيس الوزراء لما أبداه من استعداد للتعاون في تنفيذ ولايتي.

ثالثاً – طبيعة ونطاق البعثة الأولى

٦- اطّلعت أثناء زيارتي الأولى للبلد على التطورات الإيجابية التي حدثت منذ عام ١٩٧٩ عموماً ومنذ ١٩٩٣ على وجه الخصوص، بما في ذلك الاستقرار بعد سنين عديدة من النزاع، والنمو الاقتصادي وإجراء انتخابات منتظمة، بما فيها الانتخابات التي جرت في تموز/يوليه ٢٠٠٨، والتي كانت خالية من الاضطرابات. واغتنمت فرصة التأكيد على التحدي الذي يواجهه بلد مثل كمبوديا هو المضي قدماً في عملية إعادة البناء، والإصلاح وتطبيق الديمقراطية بقدر من الجدّية والإخلاص اللازمين لتنفيذ أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والتي يجسد معظمها قيماً عالمية تشكل جزءاً من القانون الكمبودي. وسرّني، في هذا السياق، أن ألمس رغبة من جانب السلطات للاعتراف بالعيوب ومواطن الضعف وإجراء حوار ذي مغزى وبناءً معي فيما يتعلق بالتغيير والإصلاح.

٧- وتحدثت خلال الاجتماعات التي عقدتها مع كبار أعضاء الحكومة، عن استصواب تشجيع قيام جوّ من التعاون مع قطاع المجتمع المدني، الذي يمكن أن يلعب دوراً حاسم الأهمية في الإجراءات الحكومية وإبراز مواطن الضعف، بصورة موضوعية، ومحايدة وغير متحزّبة، ففي أي مجتمع ما زال يمّر بمرحلة انتقالية يمكن أن يساهم المجتمع المدني مساهمة كبيرة في مجالات عديدة لاستكمال الإجراءات التي تتخذها الحكومة، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من إمكانات شعب كمبوديا وتحقيق تمتعه بحقوق الإنسان.

٨- وأكدت على أنها بالانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة والتصديق على ذلك العدد الكبير من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تعهدت كمبوديا بتنفيذ معايير حقوق الإنسان وقبلت الفكرة بأن حالة حقوق الإنسان في كل بلد من البلدان هي موضع قلق مشروع للأسرة الدولية. وقد تأكد لي من خلال تقبل الأفكار من جانب الحكومة والتزامها بالعمل مع الولاية المنوطة بي على تعزيز حقوق الإنسان في الأشهر والسنوات المقبلة كي يتيسر تحقيق فوائد ملموسة من أجل حماية هذه الحقوق في البلد.

٩- غير أنني لم أستلم حتى ساعة كتابة هذا التقرير، أي رد على طلبي من الحكومة فيما يخص مجالات الحوار ذات الأولوية التي يمكن أن تشكل أساساً لبرنامج العمل. وقمت منذ عودتي من بعثتي في ذلك البلد، بالانضمام إلى عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في الإعراب عن القلق إزاء حالات تحريك الدعاوى القضائية ضد زعماء أحزاب المعارضة من جانب الحكومة وطلبت المزيد من المعلومات عن هذه الدعاوى. ولم أتلق أي ردّ من الحكومة بعد.

رابعاً – ملاحظات أولية استناداً إلى البعثة الأولى

ألف – الانجازات الرئيسية التي حققتها كمبوديا

١٠- تعدّ كمبوديا بلداً ما زال يحاول التأقلم مع ماضيه المأساوي وقبوله، ويعتبر التقدم الذي حققته حتى مشجعاً. فقد تعيّن إعادة بناء النظم القانونية والمؤسسية والسياسية على نحو فعال من نقطة الصفر عندما بدأ البلد يفيق من الصدمة بعد عام ١٩٧٩. وقد شهدت البلد في السنوات الأخيرة استقراراً سياسياً أفضل، مما أفسح المجال

للنمو الاقتصادي السريع، وخلّص المزيد من الناس من براثن الفقر ونقلهم إلى وضع يمكنهم من التمتع بحقـــوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو أفضل.

١١- لقد أجريت عدّة عمليات تصويت لانتخاب الحكومة. وآخر انتخابات عامة، التي كانت سلميّة، حصلت في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وهناك عدة أحزاب معارضة في البرلمان. وثمة عدة منظمات للمجتمع المدني الوطنية والدولية تعمل في كمبوديا في شتى مجالات الأنشطة الإنسانية. وهي توفر الدعم للأنشطة الحكومة، وكثيراً ما تحلّ محلـــها لكنها تدقّق في هذه الأنشطة أيضاً. وهناك مختلف المنظمات الإعلامية، التي تصدر مطبوعات أو تعمل في الإذاعة، وتقدم خدماتها للناس بلغة الخمير واللغات الأجنبية على حد سواء.

١٢- وقد تمتع الشعب منذ عام ١٩٩٣ بقدر لم يسبق له مثيل من حرية تكوين الجمعيات، والتعبير والتنقـــل، رغم أن القانون ينص على وجوب حصولهم على إذن مسبق لعقد تظاهرات جماهيرية، ويُرفض منح هـــذا الإذن أحياناً لأسباب أمنية غير محددة. وقد فرضت قيود تعسفية على السفر أو عقد الاجتماعات أحياناً. واســـتجابت الحكومة لبعض التوصيات التي وضعها الممثلون الخاصون السابقون للأمين العام. وأحد الأمثلة على ذلك كان إلغاء الأحكام بالسجن كعقوبة على التشهير الجنائي في عام ٢٠٠٦.

١٣- وواجهت الحكومة أيضاً المشكلة المعقدة المتمثلة بملكية الأراضي، بما في ذلك العمل على تحسين أمن حيازة الأراضي للسكان. وثمة مشروع طموح لتمليك الأراضي في معظم المناطق الريفية. وكان من بواعث سروري أيضاً أن أشهد الإنجازات الملحوظة التي حققتها الحكومة الملكية في مكافحة الاتجار بالبشر، وخصوصاً النساء والأطفال، لأغراض الاستغلال الجنسي بملاحقة المجرمين قضائياً في إطار قانون مكافحة الاتجار. ومما لا يقل عن ذلك إيجابية التدابير التي اتخذتها الحكومة لإغلاق عدد من أماكن القمار، رغم أن الكازينوهات الكبرى ما زالت مفتوحة. وقد قوبلت جهود الحكومة في مكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه بالثناء. كما هو الأمر بالنسبة لعملية إزالة الألغام.

١٤- واتخذت الحكومة أيضاً عدداً من التدابير الأخرى. كان أحدها قانون عام ٢٠٠٦ الرامي لمكافحة العنف الأسري، وخصوصاً ضد النساء. ويبدو أن تدابير من هذا القبيل كان لها أثر مشجّع على المجتمع. وقد عـــززت الحكومة علاقاتها مع الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حيث أقرّت مؤخراً الجمعيـــة الوطنية قانوناً للتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما شرعت وزارات الداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية في إجراء حوار بنّاء مع مكتـــب كمبوديـــا التـــابع للمفوضية العليا لحقوق الإنسان يتعلق بإصلاح السجون والقضاء ومجالات أخرى.

١٥- وباختصار، حققت كمبوديا تقدماً ملحوظاً في العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك بمساعدة من الأسرة الدولية والأمم المتحدة خلال العقدين الأخيرين منها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وإضفاء الديمقراطية على نظام الحكم. فالبلد الذي نهض منذ فترة وجيزة من الخراب الذي خلّفه النزاع الطويل يتمتع الآن بنمو اقتصادي كبير واستقرار سياسي نسبي ويعود قدر كبير من الثقة بسبب هذه الإنجازات إلى كبار رجال الحكم.

باء – التحديات

١٦- وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فما زال أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومة هو القدرة على إيجاد التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان، حيث إن هذا يشكل أحد المجالات التي ينبغي أن توليها الحكومة اهتماماً جدّياً في الوقت الذي تسعى للحصول على المساعدة من الأسرة الدولية، بما فيها آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٧- وقد شرعتُ في دراسة القضية المعقدة المتمثلة بالنزاع على الأراضي وحاولت الحصول على المعلومات والنصح من مختلف الأطراف الفاعلة، بمن فيها المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، والشركاء الإنمائيون وكبار موظفي الحكومة. فالحصول على الأراضي في بلد ريفي يتسم بأهمية حيوية. وقد شعرت بوجود انفصال بين القوانين الوطنية التي تعترف بحقوق الناس في امتلاك الأرض وتنص على ضمانات واضحة فيما يتعلق بالممتلكات، وبين ما يبدو أنه استيلاء على الأراضي وتحويل ملكيتها على نطاق واسع، في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وفي سياق النمو الاقتصادي الراهن، الذي أسفر عن ارتفاع أسعار الأراضي والمضاربة على الأراضي، يبدو أن طرد المجتمعات التي عاشت على مدى سنوات طويلة في مستوطنات غير رسمية أمر شائع. وذلك دون دفع تعويضات عادلة في الغالب، بهدف التمهيد لمشاريع البناء المتقدمة. ويساورني القلق من أن هذا الاتجاه يقوّض دعائم حكم القانون ويعرض أسباب عيش السكان للخطر.

١٨- وقد علمت أيضاً أنه غالباً ما يترك السكان الأصليون والمجتمعات في المناطق الريفية دون أي ملاذ لحماية أراضيهم من الاستيلاء عليها من جانب الأفراد ذوي النفوذ أو لأغراض التعدين أو امتيازات استغلال الأراضي. وانطباعي لأول وهلة أنه ثمة ضرورة لتدعيم تنفيذ قانون الأراضي بطريقة عادلة في هذا المضمار، وذلك من جانب الحكومة والمحاكم على حد سواء. ويبدو أنه ثمة حاجة أيضاً لتوضيح الأساس المنطقي لعملية الإخلاء وإعادة التوطين وعملية الطرد من الأراضي، وربما يكون ذلك باعتماد مبادئ توجيهية وطنية ملزمة، واستحداث طرق لضمان أمن ملكية الأراضي بالنسبة لأشد الناس ضعفاً. وهذا أحد المجالات التي يسعدني أن أسدى بمشورتي بخصوصها وأسعى لتعزيز التعاون في البحث عن حلول طويلة الأمد لهذه المسألة المؤلمة.

١٩- ومن القضايا التي برزت بوضوح أثناء زيارتي كانت سلسلة من الاتهامات بالقذف والتضليل التي قدمتها الحكومة أو من ينوب عنها ضد أعضاء أحزاب المعارضة وغيرهم من منتقدي السياسات أو الممارسات الرسمية. وصدرت عدة إدانات بهذا الخصوص. وصدر حكم بالحبس على رجلين. هما مدير منظمة غير حكومية ومحرر أخبار، قريبين من حزب المعارضة الرئيسي. وجردت إحدى كبار زعماء هذا الحزب نفسه وهي مو سوشوا، من حصانتها البرلمانية وأدينت بتهمة تقديم شكوى ضد رئيس الوزراء. ولم توفر لها أية فرصة لعرض قضيتها على البرلمان قبل اتخاذ الإجراءات ضدها. وقد طورد مؤيدوها من جانب قوى الأمن خارج مبنى البرلمان ولم يسمح للسفراء الأجانب الذي يحملون بطاقات دخول دائمة للجلوس في شرفة الجمهور بالدخول. بل والأسوأ من ذلك أن محاميها تعرض للضغوط أيضاً بسبب التحدث علناً عن القضية أمام الجمهور وتخلّى عن هذه المهمة في نهاية الأمر، حيث ظلت السيد سوشوا دون محام يمثلها.

٢٠- ويعدّ ذلك اتجاهاً يبعث على القلق، وإذا ما سُمح باستمراره، فإنه يمكن أن يقوّض على نحو خطير ممارسة الحق الدستوري بحرية التعبير، وهو أمر أساسي في ضمان حرية الإعلام، والتعددية، والتنوع والنقاش الديمقراطي. وقد بحثت بواعث القلق هذه مع رئيس الوزراء وكلي أمل بمتابعة هذا الحوار معه ومع الحكومة بهدف تشجيع قيام بيئة أكثر تسامحاً تفسح المجال لإجراء نقاش ديمقراطي فعال، أي نقاش يتسم بالاحترام المتبادل والتناقض. ومن المحتمل أن يترتب على معاملة محامي السيدة سوشوا أثر ضار على استقلال واستقامة المهنة القانونية.

٢١- أما التحدي الذي يواجه بلداً مثل كمبودياً فيتلخصّ في مواصلة عملية الإصلاح وإرساء الديمقراطية الجدّية والصدق اللازمين لتنفيذ أحكام معاهدات حقوق الإنسان الدولية. التي تجسد معظمها قيماً عالمية وتشكل جزءاً من قوانين كمبوديا. ولا يقتصر هدفي كمقرر خاص على مجرد انتقاد الحكومة على إخفاقاتها، بل تزويدها بمشورة الخبراء والنصائح المستقلة والموضوعية والعمل معها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ أسس سيادة القانون وتشجيع التعاون الدولي لهذا الغرض، ودعم جهود الحكومة وممثلي المجتمع المدني بهذا الخصوص. ويساورني القلق إزاء الوضع المتدهور فيما يتعلق بالطرد من الأراضي وحرية التعبير/القذف وأتطلّع إلى العمل مع الحكومة وممثلي المجتمع المدني على معالجة هذه القضايا.

خامساً - المنهجية المستقبلية

٢٢- أودّ أن أستهل فصلاً جديداً من فصول التعاون في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كمبوديا. واعتبر الولاية المنوطة بي جزءاً من جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لشعب وحكومة كمبوديا. والانطباع الذي خرجت به خلال زيارتي الأولى للبلد كان أن الحكومة مستعدة للعمل معي، ومع المجتمع المدني والأسرة الدولية في تناول بعض قضايا حقوق الإنسان التي تواجه الأمّة. وقد عرضت تقديم المساعدة إلى الحكومة في تحديد القضايا وتناولها بطريقة بنّاءة وأتطلع إلى تسلم ردّ إيجابي بهذا الخصوص.

٢٣- ويحدوني الأمل بأن ترى الحكومة وممثلو المجتمع المدني في شخصي شريكاً راغباً لهم في سعيهم إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وسأكون على أتم الاستعداد لسماع بواعث قلق كلا الطرفين وأن أعرض خدماتي بصفتي مقرراً خاصاً مستقلاً ومحايداً للأمم المتحدة، حيث أجمع بين خبرتي العملية في ميادين القانون الدولي، وقوانين حقوق الإنسان والقانون الدستوري التي اكتسبتها على مدى فترة طويلة من الزمن في كل من البلدان المتقدمة والنامية. وستتلّخص منهجيتي بالعمل بنية حسنة، وأن أتوقع الشيء نفسه من الأطراف الأخرى. وأن أرجئ الحكم على الموضوع، والاعتراف بالانجازات والاعتراف بأوجه الضعف بإخلاص حيثما يكون ضرورياً ولكن بطريقة بناءة.

٢٤- وكان من دواعي سروري العمل الذي يقوم به مكتب مفوضية حقوق الإنسان في كمبوديا بهدف مساعدة الحكومة والمجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كمبوديا وبمستوى التعاون الذي لقيته في زيارتي. وأعتزم التعاون تعاوناً بناءً مع مكتب كمبوديا في تنفيذ ولايتي ويحدوني الأمل بأن تواصل الحكومة العمل مع هذا المكتب في عدة قطاعات رئيسية وحساسة من خلال منهجية تقوم على الحوار، والتعاون والنقد البنّاء، حيث إن ذلك سيسهّل عملي إلى حد كبير جداً وكذلك عمل آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برمّتها.

سادساً - الاستنتاجات

٢٥- وفي الختام، أعتقد أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كمبوديا يتوقف على إحراز تقدم حقيقي وجوهري في تعزيز سيادة القانون، والفصل بصورة جليّة بين فروع الحكومة الثلاثة، وحماية استقلال القضاء، بما في ذلك استقلال الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. ومعالجة قضايا من قبيل النزاعات حول الأراضي، والإفلات من العقاب ومكافحة الفساد. وأزمع تركيز اهتمامي على هذه القضايا الموضوعية في زياراتي المقبلة وآمل أن تكون الحكومة على استعداد للانخراط في حوار بناء حول هذه القضايا.

٢٦- وكان من دواعي سروري الفرصة التي سنحت لي خلال زيارتي لشرح نيتي في إجراء حوار بناء مع الحكومة الملكية في كمبوديا وأن أعرض المساعدة في التعامل مع بعض التحديات التي تواجه الأمة في مجال حقوق الإنسان. وأنا على أتم الاستعداد لمساعدة الحكومة على التوصل إلى قدر أكبر من الوضوح في الفصل بين السلطات ما بين الفروع الرئيسية للحكومة، وتعزيز استقلال القضاء، ووضع مبادئ توجيهية شفافة بشأن الطرد من الأراضي.

- - - - -